هيئة الدستور الغذائي

A

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

منظمة الصحة
العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - Fax: (+39) 06 5705 4593 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CAC/35 INF/10

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الخامسة والثلاثون، المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة،

روما، 2-7 يوليو/تموز 2012

مشروع رائد
لتعزيز المشاركة في الإعداد المبكر لنصوص الدستور الغذائي
ولتشجيع التبادل بين البلدان التي تتمتع بدرجات مختلفة من الخبرة

تعرض هذه الوثيقة مقاربة مبتكرة لإعداد وثائق الدستور الغذائي في المجالات الفنية التي تنطوي على تحديات بالنسبة إلى البلدان القليلة الخبرة وذلك من خلال إشراكها في العمل بصورة تشاركية وتعاونية.
وقد تمّ تمويل المشروع الرائد من حساب أمانة الدستور الغذائي في إطار الهدف 2: تعزيز المشاركة في الدستور الغذائي.

معلومات أساسية

اتفقت لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية على تشكيل مجموعة عمل غير افتراضية تتولى مواصلة مراجعة *مبادئ وضع المعايير الميكروبيولوجية وتطبيقها في مجال الأغذية* (CAC/GL 21-1997) وإعداد أمثلة عملية عن وضع المعايير الميكروبيولوجية وتطبيقها لغايات مختلفة من أجل المساعدة في مراجعة تلك المبادئ. واعتُبر هذا العمل في إطار اللجنة المعنية بنظافة الأغذية مسألة معقدة نسبياً تتطلّب اعتماد مقاربات جديدة لتيسير عملية إعداد نصوص الدستور الغذائي بما يفسح في المجال للمشاركة الواسعة وبما يسهّل اكتساب فهم أفضل للمسائل التي تجري مناقشتها.

وسعياً إلى تسهيل المشاركة الفاعلة للبلدان الأقلّ خبرة في إعداد هذه الأمثلة العملية، اتُفق أيضاً على إطلاق مبادرة رائدة بواسطة مقاربة "التوجيه" من خلال الجمع بين بلدان رائدة عالية الخبرة و/أو منظمات مراقبة (*الموجّه*) وبلدان أقلّ خبرة (*المستفيدة من التوجيه*). وأعدّت الأمثلة العملية سبعة فرق صياغة تمّ تحديدها وتضمّ بلداناً أعضاء و/أو مراقبين إما بصفة جهة رائدة/موجّهة أو جهة مساهمة/مستفيدة من التوجيه بما يتيح نقل المعرفة وامتلاك العملية والأمثلة. وتمّت مناقشة الأمثلة العملية الموضوعة خلال اجتماع مجموعة العمل الفعلية في بارما، إيطاليا من 29 مايو/أيار إلى 1 يونيو/حزيران 2012.

وقدّم حساب أمانة الدستور الغذائي الدعم للجهات المستفيدة من التوجيه من البلدان المؤهلة للاستفادة من حساب الأمانة من أجل حضور اجتماع مجموعة العمل غير الافتراضية في بارما.

وقام عدد مختار من الموظفين في الفاو وفي منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك أمانة الدستور الغذائي وأمانة حساب أمانة الدستور الغذائي، بتقديم الدعم اللازم لهذه المبادرة التوجيهية الرائدة منذ البداية لتفعيل عملية التخطيط لهذه المبادرة وتنفيذها وأخيراً تقييم فائدتها. وقد شمل هذا تقييماً للمندوبين الذين سيحظون بدعم من حساب الأمانة للمشاركة في الاجتماع غير الافتراضي المنعقد في بارما وتقييماً مستمراً لما أُحرز من تقدّم ونتائج بالنسبة إلى هذه المبادرة الرائدة، وذلك بهدف الاطلاع عن كثب على نقاط القوة والضعف في المقاربات المماثلة واستخلاص العبر التي يتعيّن التوقف عندها لدى إعداد المبادرات في المستقبل.

وكان التواصل بين مجموعات الصياغة يتمّ بشكل رئيسي بالوسائل الإلكترونية. وشكّلت مجموعتان من أصل المجموعات السبعة مجموعات دورية للمؤتمرات الفيديوية لإحراز تقدم بالنسبة إلى عدد من النقاط ولشرحها بالتوازي مع التقدم المحرز في أمثلتها. وكانت لدى معظم المجموعات خطة عمل محددة المهل الزمنية. وشارك أحد موظفي الفاو بصفة مراقب وقدّم الدعم أيضاً للمجموعات في مجالات التواصل وفي القضايا الإجرائية والفنية حسب الحاجة.

وفي نهاية الفترة المخصصة لبلورة الأمثلة، أُرسل استبيان إلكتروني للجهات الموجّهة والمستفيدة من التوجيه من أجل تقييم المبادرة الرائدة. وتبعت ذلك مناقشات ضمن مجموعة تركيز في اجتماع مجموعة العمل الفعلية في بارما، إيطاليا. وفي ما يلي لمحة عامة عن أنشطة التقييم الأولية المذكورة.

النتائج الأولية

استرجاع المعلومات من البلدان الأقلّ خبرة (*المستفيدة من التوجيه*).

أبدت الجهات المستفيدة من التوجيه ارتياحها بشكل عام إزاء المبادرة الرائدة ولا سيما جودة عمل الجهات الموجّهة ومشاركتها في المناقشات. وأشارت إلى أنّها تمكّنت أيضاً من خلال هذا النشاط المشاركة مع زملاء/خبراء في بلادها منذ المراحل الأولى لإعداد وثائق الدستور الغذائي وتيسير مناقشة المسائل المطروحة على المستوى القطري على نطاق أوسع. واعتُبرت أيضاً عملية التوجيه تجربة قيّمة لاكتساب فهم أفضل وقدرة أكبر على العمل في ميادين تخصص معقّدة.

وأبرزت الجهات المستفيدة تبادل المعارف والبيانات واكتساب الخبرات مع بلدان أخرى بالنسبة إلى مواضيع معيّنة وتحديد الخبراء الوطنيين الرئيسيين في الميدان من أجل تحسين المناقشات القطرية، باعتبار ذلك الحسنات الرئيسية لهذه المقاربة.

أما بالنسبة إلى السيئات، فقد طلب المشاركون مزيداً من الدعم من خلال استحداث مكتبة افتراضية يمكن من خلالها النفاذ إلى المراجع الحالية غير المتاحة في بلدانهم. وأبدوا أيضاً رغبتهم في إتاحة مزيد من الوقت لمناقشة الموضوع المطروح للبحث.

ولفتت الجهات المستفيدة إلى أنّ مبادرة الجهة الموجّهة / الجهة المستفيدة من التوجيه والمشاركة في مجموعة العمل الفعلية قد أتاحتا المشاركة بصورة مختلفة في الدستور الغذائي. وقد اعتادت البلدان في المقاربة التقليدية على قراءة الوثائق ومناقشتها على المستوى الداخلي وتحديد المواقف الوطنية والتوجّه من ثمّ إلى دورات لجنة الدستور الغذائي حاملة معها هذا الموقف الوطني. أما المشاركة في مبادرة التوجيه ومجموعة العمل الفعلية، فقد أتاحت للجهات المستفيدة من التوجيه العمل على الوثائق ضمن مقاربة تدريجية من الأسفل إلى الأعلى وبالتالي تحسين التحضير لدورات اللجنة المعنية بنظافة الأغذية وقيادة العملية الوطنية المتصلة بالوثيقة كلّ في بلدها.

واعتبرت الجهات المستفيدة أنّ تطبيق هذه المقاربة قد يكون أكثر إفادة في حال اعتمادها في الدستور الغذائي بالنسبة إلى المواضيع العامة التي تطال تقريباً جميع الأغذية على أنواعها في جميع البلدان وبالنسبة إلى مهام محددة معقدة للغاية.

<u>استرجاع المعلومات من البلدان الرائدة / المنظمات المراقبة (*الجهات الموجّهة*)</u>.

أبدت الجهات الموجّهة ارتياحها بشكل عام إزاء المبادرة الرائدة. فإضافة إلى تحقيق الأهداف المنشودة، اكتسبت الجهات الموجهة فهماً أكبر لاحتياجات بلدان محددة وخبرة في استخدام مقاربة التوجيه لتلبية تلك الاحتياجات.

وإنّ المعلومات المسترجعة من الجهات الموجهة قد أبرزت أيضاً التزام الجهات المستفيدة من التوجيه بالمساهمة في هذه العملية، إلا أنها أشارت إلى أنّ نطاق الخبرة والمعارف قد أثرت في طريقة الاضطلاع بالعمل وفي معدل النجاح. غير أنه اعتُبر بالإجمال أنّ البلدان الأقلّ خبرة والبلدان الأكثر خبرة قدمتا، من خلال عملها المشترك ضمن فريق، رؤية أوسع للنقاش وزادت من المعرف لدى جميع الأطراف المعنية.

ومن السيئات التي أشارت إليها الجهات الموجهة المعاملات (كإجراءات لجان التنسيق الوطنية) في بعض البلدان التي من شأنها أن تحدّ من دفع العمل واختلاف اللغات والفوارق الزمنية التي تزيد من تعقيد إجراء مناقشات "حيّة".

واعتبرت كل من الجهات الموجهة والمستفيدة من التوجيه أنها ستشارك مجدداً في عملية توجيه وأنها توصي البلدان الأخرى بالمشاركة في مبادرات مماثلة.

ومن النقاط الهامة أنّ الجهات الموجهة والجهات المستفيدة من التوجيه قد أشارت إلى أنّ هذه المبادرة بدأت تحت شعار "الجهات الموجهة" و"الجهات المستفيدة من التوجيه"، غير أنّ التعاون أفضى إلى تذليل العلاقات التراتبية التي قد ترتبط بهذه العبارات وولّد شعوراً بأنّ الجميع كان "رابحاً" في هذه العملية.

الخلاصات

كان تقييم هذه المبادرة الرائدة حتى إعداد هذه الوثيقة إيجابياً للغاية. فقد اعتبرت الجهات الموجهة والجهات المستفيدة على حد سواء أنّها: حققت النتيجة المنشودة (ألا وهي إعداد سبعة أمثلة عن استخدام المعايير الميكروبيولوجية)؛ كانت تجربة غنية؛ أعطت فكرة مفصلة عن طريقة وضع مواصفات الدستور الغذائي؛ كان لها عدد من الآثار الجانبية الإيجابية؛ يمكن اعتبارها مقاربة قابلة للاستخدام و/أو التكييف لاستخدامها في المستقبل في ميادين محددة بغرض إحراز تقدم في عمل الدستور الغذائي.

وفي ما يلي ملخص عن النقاط الرئيسية المستفادة من هذه العملية من قبل الفاو ومنظمة الصحة العالمية:

إنّ المقاربة التوجيهية بصيغتها الرائدة:

- قد نجحت في زيادة المعارف والفهم لمجال من مجالات عمل الدستور الغذائي الهامة ولكن المعقدة والفنية (استخدام المعايير الميكروبيولوجية) لوضع المواصفات؛
- قد نجحت في تحقيق نتيجة محددة (إعداد سبعة أمثلة عن استخدام المعايير الميكروبيولوجية)؛
- يمكن استخدامها في ميادين محددة أخرى من عمل الدستور الغذائي (خاصة لتحسين المعارف والفهم بالنسبة إلى مسائل فنية معقدة) أو تكييفها لاستخدامها ضمن الآليات الموجودة حالياً للعمل على وثائق الدستور الغذائي (كتحديد البلدان "الموجهة" ضمن مجموعات عمل إلكترونية لكي تتولى دور تعزيز معارف البلدان في تلك المجموعات وفهما والمشاركة الفعلية فيها)؛
- قد ساهمت في إقامة علاقات بين الجهات الموجهة والجهات المستفيدة من التوجيه بما يتخطى المبادرة نفسها ويمكن الاستفادة منها لتبادل أي تساؤلات أو قضايا تتعلق بالمشاركة في الدستور الغذائي.

وقد يرغب الدستور الغذائي في البحث في إمكانية تكرار هذه المقاربة في اللجنة المعنية بنظافة الأغذية وفي لجان أخرى للتشجيع على فهم نصوص الدستور الغذائي وإمكانية تطبيقها وامتلاكها.

وسيخضع المشروع لتقييم كامل على مرحلتين: (1) تقييم قصير الأجل يركز على النتائج وعلى تأثيره على عمل اللجنة المعنية بنظافة الأغذية في مجال المعايير الميكروبيولوجية؛ و(2) تقييم متوسط إلى طويل الأجل لإمكانية تكرار هذه المقاربة ولتأثيرها على المشاركة الفعلية.